مستخلص

أثير الكثير من الجدل حول أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى الآونة الأخيرة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، ولقد نشأت هذه الصناديق والحسابات بموجب القانون رقم 53لسنة 1973 الخاص بالموازنة العامة للدولة حيث أجازت المادة 20 منه الحق لرئيس الجمهورية فى إنشاء صناديق وحسابات خاصة بموارد معينة لمقابلة مصروفات معينة بحيث يكون للصندوق والحساب الخاص موازنة خاصة به ليست تحت مظلة الموازنة العامة للدولة.

هذا وقد ترتب على التوسع فى إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة تجاوز الصرف منها على الأهداف التى إنشئت من أجلها ، ولذلك كان هناك لزاماً أن تكون هناك وقفة للتعامل مع أموال هذه الصناديق والحسابات لكى تحقق الهدف من إنشائها ولا تخرج عنه ، للتخفيف من حدة الفساد وإنعدام الشفافية والمصداقية والعلانية، ولذلك تضاربت الآراء حول أموال هذه الصناديق والحسابات فالبعض يرجح ضرورة ضم أموال هذه الصناديق والحسابات للموازنة العامة للدولة والبعض الآخر يرجح الإبقاء عليها ولكن بشروط.

ولكن كل الأطراف المتعاملة على أموال الصناديق والحسابات الخاصة تجمع على خطورة إستمرار الأوضاع على ما هى عليه حالياً مما سيترتب عليه حرق أموالها ، الأمر الذى يتطلب معه الحد من هذه المعاملات المالية والحد من النفقات السنوية التى يرخص بها بموجب تشريعات أخرى بخلاف قانون الموازنة لتحقيق الإفصاح والشفافية.

فعلى سبيل المثال كشفت مذكرات رسمية أعدتها المحافظات لوزير المالية عن تناقص حاد فى إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة بالمحافظات ، وأن بعضها أو شك على الإفلاس حالياً وذلك بعد تناقص إيراداتها بأكثر من 70% نتيجة تخصيص 20% من إيراداتها لحساب وزارة المالية و30% للخطة الإستثمارية و20% للأوقاف والتعليم ، ترتب على ذلك تداعيات سلبية لتناقص إيرادات تلك الصناديق والحسابات عن الوفاء بالإحتياجات التمويلية للمشروعات الإنتاجية والخدمية المحلية، وأيضاً أثر ذلك على إستكمال المشروعات الواردة فى الخطة والتى لا تكفى الإعتمادات المالية لتنفيذها.

ونظراً للسياسات المالية لحكومة الإخوان والتى لم يتم تعديلها حتى الأن من قبل وزارة المالية تناقصت إيرادات تلك الصناديق والحسابات بشدة وإنحسرت مما أثر على دورها التنموي، وبالتالي هناك إحتمالات كبيرة لتعرضها للإفلاس وتوقفها عن توفير رواتب العاملين وتقديم الخدمات للمواطنين ولهذا فإن مجموعة العمل بالدراسة توصى بما يلى:

1- عدم التباطؤ أكثر من ذلك فى التعامل مع مشكلة الصناديق والحسابات الخاصة لما لذلك من عواقب وخيمة على المجتمع المصري.

2- وضع إستراتيجية وطنية للتعامل مع مشكلة الصناديق والحسابات الخاصة وذلك بتشخيص الوضع القائم وتقييمة ودراسة القوانين التى تحكمة.

3- إقرار مجموعة من الإجراءات العاجلة والمتوسطة المدى الرامية إلى تحسين أداء الصناديق والحسابات الخاصة وتفعيل دورها، وإعادة هيكلتها فى ضوء عملية منهجية لإحداث إثرها التنموي المطلوب.

4- أما الإجراءات الفورية التى يجب إتخاذها فى مجال التعامل مع الصناديق والحسابات الخاصة فتتمثل فى إدخال نظام محاسبى ومالي شفاف ومتطور وإعادة النظر فى القيادات الإدارية الحالية.

5- التدرج فى معالجة مشكلة الصناديق والحسابات الخاصة، لكى لا تكون هناك مواجهة عنيفة أمام الإصلاحات المراد تحقيقها وذلك فى ضوء رؤية مجمعية وحوار مجتمعي حول جدواها ودورها فى المستقبل.